

## (فصل) الملخص التنفيذي منظمة الشفافية الدولية

يعتبر التغير المناخي من أكبر تحديات الحاكمية التي يواجهها العالم على الإطلاق. ولعل التطرق إلى هذه المشكلة ومعالجتها لا بد أن يكون على درجة من السرعة، والثقة، والتعاون والتضامن الأمر الذي يشكل اختباراً لحدود الآليات التقليدية والمؤسسات من حيث قدرتها على إدارة المصالح العامة. كما أن حل هذه المشكلة يتطلب إجراء تغييرات جذرية في أنظمتنا الاقتصادية، الأمر الذي سيؤثر في نهاية المطاف إلى الحد من التغييرات الجذرية والتي نجمت عن الثورة الصناعية. وتؤثر التغييرات المناخية على حياتنا وتشكل تحدياً لسبل عيشنا. كما أن مشكلة المناخ تمارس ضغطاً كبيراً على النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمعات حول العالم، على خلفية عدم اليقين بشأن دقة نطاق ووتيرة الخطوات التالية والتي سيتم اتباعها لمعالجة هذه المشكلة، ولا سيما على الصعيد العالمي.

وتقتضي الضرورة إيجاد نظام قوي للتحكم بالمناخ – أي العمليات والعلاقات على الصعيدين الدولي والمحلي، وكذلك على صعيد قطاع الأعمال وعلى الصعيد المحلي، وذلك لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التغييرات المناخية فضلاً عن معالجة أثر هذه التغييرات. كما أن وجود ذلك النظام سيضمن إدارة الاستثمارات الكبيرة سواء السياسة، أو الاجتماعية أو المالية منها، والتي يستثمرها القطاع العام والخاص من أجل الحد من أثر التغييرات المناخية والتكيف معها والتخفيف من أثرها، على نحو صحيح ومنصف، الأمر الذي من شأنه إنجاح الخطوات التي يتم اتخاذها كاستجابة لهذه التغييرات. إن المخاطرة كبيرة: فلا بد أن نستثمر بشكل كبير من أجل الوصول إلى تحقيق مستوى منخفض متوقع من غاز الكربون، كما علينا التأكد من نجاعة وفعالية مثل هذا الاستثمار. وعلى الرغم من الصعوبات التي تقف حائلاً أمام الوصول إلى إجماع على الصعيد الدولي، إلا أن الشركات والدول والمجتمع المدني ممن يشكلون جهات فاعلة تتفق على الحاجة إلى تأسيس قواعد وآليات تطبيق واضحة من أجل معالجة مشكلة التغييرات المناخية. ولعل وجود حاكمية مناخية جيدة قد تعزز هذه العملية، مما يجعلها أكثر شفافية وميسرة وإنصافاً للجميع.

ولا تعتبر التغييرات المناخية تحدياً لأساليب النهج الموجودة في الحاكمية فقط، إنما تتجاوز أيضاً نماذج الفساد القائمة. وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، يتم تعريف الفساد على أنه *إساءة استخدام السلطة أو النفوذ الموكل من أجل تحقيق مآرب شخصية*. ولا تقتصر السلطة الموكلة فقط على سلطة المواطن الممنوحة لأصحاب المناصب العامة، إنما هي أيضاً السلطة التي استثمرتها أجيال المستقبل فينا جميعاً، من حيث دورنا القيادي تجاه كوكبنا الأرض. وبشكل مماثل، فإن *إساءة الاستخدام من أجل تحقيق مآرب شخصية* تتعدى حدود الفساد في جميع الأشكال التي غالباً ما تأخذها مثل تلك الإساءة – كاختلاس الأموال والرشوة في منح العقود وكذلك المحسوبية، والتي تعمل جميعاً على تفويض الحكم الرشيد فيما يتعلق بالمناخ – كما تمتد لتشمل مجالات أخرى جديدة. ويشمل ذلك تشويه الحقائق العلمية، وخرق مبادئ التمثيل العادل والادعاءات الكاذبة بشأن وثائق التفويض الخسراء للمنتجات الاستهلاكية – والتي يتم توثيق أدلة عليها ضمن هذا التقرير. ويمكن لمثل هذه الممارسات أن تكون ذا أثر مدمر في مجال صنع السياسات والذي يسوده عدم اليقين ويقتضي وجود قدر من الثقة والتعاون.

ولكن لماذا يعتبر الفساد، على وجه التحديد، مخاطرة فيما يخص التطرق للتغييرات المناخية ومعالجتها؟ وفقاً لما يكشفه تقرير *الفساد العالمي المطول*، فإن ثمناً كبيراً سيترتب على الجهود المبذولة للحيلولة دون حدوث التغييرات المناخية والاستجابة إليها. وفي حين تتدفق مبالغ مالية طائلة من خلال الأسواق والآليات المالية الجديدة وغير المختبرة، إلا أن خطر ظهور الفساد سيبقى دائماً هناك. ووفقاً للبعض، فإن القيمة التقديرية لإجمالي الاستثمارات في الجهود المبذولة للحد من آثار التغييرات المناخية وحدها ستبلغ 700 بليون دولار أمريكي بحلول العام 2020. وبحلول العام 2020، سيتدفق في نهاية المطاف مبلغ لا تقل قيمته عن 100 بليون دولار أمريكي سنوياً من خلال قنوات جديدة. علاوة على ذلك، يتم حالياً ممارسة الضغط لزيادة سرعة طرح الحلول، مما يعزز مخاطر الفساد إلى حد أبعد.

كما أن معدلات مخاطر الفساد تعتبر عالية نظراً لمستوى تعقيدها، وعدم اليقين والحدثة التي تحيط بالعديد من القضايا المناخية. إن المفاهيم الأساسية، لما يمكن اعتباره غاية، أو كيفية تأسيس إضافة (بما معناه ما إن كانت المشاريع ستتم في أي حال من دون وجود الدعم) ما تزال قيد المناقشة. ولربما كانت قواعد وقوانين هندسة الأرض، والتي تعتبر من أكثر التدخلات البشرية مجازفة وأهمية في غلافنا الجوي، ما تزال غائبة إلى حد كبير. إن الأدوات الجديدة المستخدمة لقياس السلامة البيئية من حيث معدلات غاز الكربون المنبعثة تعتبر غير خاضعة نسبياً للاختبار. ويشير البرهان المقدم سابقاً في هذا التقرير إلى وجود العديد من المناطق الرمادية التنظيمية والثغرات التي تعتبر على المحك من حيث إمكانية تعرضها للاستغلال لتحقيق مصالح الفاسدين.

ولضمان تمكن الحاكمية من إنجاح هذه الأدوات الجديدة في هذه المرحلة الحرجة، من الضروري توفير الرصد الحذر، والتعلم السريع والنهج الفعال من أجل سد جميع المنافذ أمام ظهور الفساد.

وثمة جانب آخر من الحاكمية المناخية والذي يتطلب إيلاء اهتمام عاجل وملح، ألا وهو، عدم تكافؤ العمليات الحالية التي يقوم بها الأفراد أو المجموعات المتأثرة بشكل مباشر من التغيرات المناخية. وتسلب المساهمات الواردة في تقرير الفساد العالمي الضوء على تلك المجموعات أو أولئك الأفراد الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية: وهي التجمعات المحلية والريفية الفقيرة والتي تقطن في المناطق النائية، والفقراء الذين يعيشون في المناطق الحضرية وفي المستوطنات غير المستقرة، والمشردون ممن هم بحاجة إلى إعادة توطينهم. وتتشارك جميع هذه الفئات في تحملها وطأة الأثار الناجمة عن التغيرات المناخية: فمن المفترض أن تكون تلك الجماعات المستفيد الرئيسي من الإجراءات المتخذة من أجل التكيف مع تلك التغيرات؛ في حين تكون تلك المجموعات الأكثر تهميشاً من حيث وصول أصواتهم إلى النظام السياسي. وهذا يبرز بشكل واضح الحاجة إلى وجود حاكمية مناخية قابلة للمساءلة.

وتكمن الرسالة الرئيسية من وراء تقرير الفساد العالمي في أن من شأن عملية تقوية وتمكين آليات الحاكمية التقليل من خطر الفساد وجعل السياسة المتبعة في قضية التغيرات المناخية أكثر فعالية ونجاعة. وستعمل نوعية وجود الحاكمية المناخية – أي درجة اتسام عملية تطوير السياسات والقرارات المتعلقة بالمناخ بالمشاركة، والمساءلة، والشفافية، والشمولية، والاستجابة، واحترام سيادة القانون – على المساعدة في تحديد تطرقها لمخاطر الفساد المتأصل بشكل أفضل. ويتم من خلال هذا التقرير الجمع بين أكثر من 50 خبير معترف به للعمل على تقديم التحليل الشامل الأول للفساد والتغيرات المناخية، كما يشمل التقرير أيضاً مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات.

#### (أ) إنجاح الحاكمية المناخية: عمليات التصميم من أجل المساءلة والنزاهة

إن حجم ومدى تعقيد التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية والاستثمارات المالية اللازمة لنجاحها يتطلب وجود نظام لصنع القرار بحيث يكون على درجة عالية من التنسيق والمساءلة.

#### (ب) يتم أخذ القرارات الهامة المتعلقة بالتغيرات المناخية على مستوى عدد من الأطر المؤسسية – وبدرجة أكبر مما يقترحه تسليط الأضواء على بعض الاجتماعات الدولية رفيعة المستوى

إن الاهتمام العظيم الذي يولي للاجتماعات التي تجمع عدداً من الحكومات رفيعة المستوى لمناقشة التغيرات المناخية تجعل من نتائجها تبدو هامة بشكل فريد ومميز. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا المجال، إلا أن الإجراءات المتخذة تضيع ما بين المحافل الدولية والجهات الفاعلة المتعددة بدءاً من الصعيد الدولي ووصولاً إلى الصعيد المحلي، مما يعكس النطاق غير الاعتيادي لقضايا السياسات المناخية وتنوعها.

ويوجد حالياً أكثر من 500 اتفاقية بيئية متعددة الأطراف، والتي يعتبر العديد منها ذي صلة بالتغيرات المناخية. ولا يتم التداول في القرارات الهامة المتعلقة بالمناخ واتخاذ القرار بشأنها من خلال المؤتمرات التي تعقدها الدول الأطراف في كوبنهاغن أو كانكون فقط. فربما كانت عملية صياغة الاستجابة الكلية للتغيرات المناخية تتم من خلال عدد من الأماكن الوطنية والإقليمية، بدءاً من بكين، وبروكسل والبرازيل ووصولاً إلى دلهي وواشنطن. إن العديد من المبادرات الجديدة المختلطة والتي تربط ما بين الأطراف الشريكة العامة منها والخاصة تلعب دوراً في هذه القضية، وكذلك الأمر مع المدن والحكومات المحلية والتي بإمكانها المشاركة أيضاً في وضع معايير الالتزامات – أو التخفيف منها.

ويتفاوت مدى الشفافية، والمساءلة والمشاركة الشاملة على نطاق واسع عبر المحافل الدولية لصناعة تلك السياسات. ولا بد للمعايير أن تكون دائماً على درجة عالية لتمهيد الطريق أمام وجود سياسات مناخية سليمة من شأنها تجنب الوقوع في عدد من المخاطر المحتملة لتقييد تلك السياسات وجعل تلك المنتديات تسويقية، وكذلك لعمليات المراجعة المنتظمة المرتبطة بمثل هذه الحاكمية المفارقة للمواقع الطبيعية والتي من شأنها جميعاً تقويض أثر التحرك العالمي.

#### (ب) وجود الاهتمام والسجلات والذي يتمتع به عدد رئيسي قليل من عمليات صنع السياسات تجعل من السهل التغاضي عن أوجه التفاوت المستمرة في الأثر، حتى في هذه المواقع

ولعل الدرجة العالية من الوضوح والرؤية لا تعادل الشفافية الفعالة، كما أن الحضور لا يعادل الأثر النسبي. إن ممارسات الشفافية لاتفاقية إطار عمل الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، والتي تعتبر أكثر المنتديات وضوحاً لصنع السياسات

المناخية، تقبع خلف المعايير القائمة التي يتم ممارستها في مواقع أخرى. وبشكل مماثل، فلا يمكن لنتائج سجلات قمة كوبنهاغن والحضور الدائم في الأحداث الأخرى المنعقدة في كانكون إخفاء واقع التفاوت المستمر في التمثيل. ففي كانكون، تمكنت الدول الخمسة الأولى المسببة بتلوث البيئة من تمثيل الوفود الرسمية ثلاث مرات أكثر من الدول الخمسة التي تعتبر الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية. وبحلول العام 2009، وصل مجموع عدد المنظمات المراقبة المسجلة لاتفاقية إطار عمل الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، من كندا، وحتى المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى أكثر من 400، في حين، وعلى صعيد الدول النامية، تمكنت كل من البرازيل، والصين والهند فقط من تسجيل أكثر من 10 مجموعات. وخالصة القول، فإن المحافل الدولية رفيعة المستوى والمتعلقة بصنع السياسات المناخية قد حشدت الاهتمام الكافي كما نجحت في زيادة آفاق وجود أدوات أفضل للحاكمة المناخية، إلا أن الطريق نحو تحقيق صوت فعال وشامل لجميع الأطراف المعنية ما يزال طويلاً.

#### (ب) الحشد للمواقع الطبيعية أخذ بالتنوع، والمخاطر المتعلقة بالأثر غير اللازم هي أكثر من أي وقت مضى

إن ظهور الصناعات الخضراء والجماعات الضاغطة، كمثل موازن للضغط باستخدام الطاقة وغيرها من القطاعات، والذي تهيمن عليه الحاجة إلى وجود الوقود الأحفوري، ربما يشير إلى أنه قد حان الوقت الآن إلى وجود مجموعة متوازنة من الاهتمامات عوضاً عن التداول بشأن السياسات المناخية. ووفقاً لما يتم توثيقه في تقرير الفساد العالمي، فإن ذلك لا يشكل الصورة الكاملة. فعلى صعيد الولايات المتحدة وحدها، فإن الاهتمام بالنفط والغاز وحده يستنفذ قطاع الطاقة النظيفة كأحد العوامل الثمانية من مجموع عوامل الضغط للعام 2009. أما في الاتحاد الأوروبي، فقد ساهمت مجموعات قطاع الأعمال بأكثر من ضعف عدد المواقف السياسية لعملية المداولات الهامة في السياسات المناخية في العام 2004 مما كانت عليه مساهمات جماعات حماية البيئة.

وحتى الحضور المتعادل للجماعات الضاغطة الخضراء والبنية لا تكفل وجود السياسات المناخية التي تصب في الصالح العام. وكما يظهر التقرير، فقد تظهر حالات ازدواج السياسات عندما لا تكون الإجراءات المتبعة ضد مسيبي التلوث كافية وحين يغيب الدعم القوي للمصالح الخضراء والذي يعتبر ذي أثر ملحوظ. وتعتبر سجلات الجماعات الضاغطة الإلزامية غير مطلوبة في غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومع ذلك، فإن نوعية الإفصاح الداخلي والخارجي من قبل الشركات على صعيد مشاركتها العامة وأنشطتها المتعلقة بالتغيرات المناخية لا تزال مختلطة.

وفي أماكن أخرى من العالم، فإن مصفوفة المصالح والنفوذ لا تبشر خيراً من حيث أخذ جميع المصالح بالاعتبار وعلى نحو متوازن. ففي الصين والهند، على سبيل المثال، من المحتمل أن تكون خسارة الجهات الفاعلة في قطاعي الوقود الأحفوري والطاقة والناجمة عن التقدم التدريجي في السياسات المناخية أكبر في الغالب، وكذلك التكتلات التي تقع تحت سيطرة الدول والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأعلى مستويات السلطة السياسية. إن هذا كله يتطلب إيلاء الكثير من الاهتمام من أجل تجنب إبقاء السياسات أسيرة ولتجنب الوصول إلى النتائج التي تخدم القلة عوضاً عن الكثرة، الأمر الذي لن يكون جيداً من حيث المساءلة كما أنه سيكون ضاراً بالنسبة لكوكب الأرض.

#### (أ) تخفيف أثر التغيرات المناخية: استراتيجيات لتقليل انبعاث غاز الكربون

ترمي الجهود المبذولة للحد من أثر التغيرات المناخية إلى إبطاء عملية التغير المناخي وذلك من خلال تقليل كمية غازات الدفيئات والتي تنبعث على الصعيد العالمي، أو من خلال زيادة القدرة على الإبقاء على تلك الانبعاثات ضمن أحواض طبيعية، كالغابات، أو من خلال الابتكارات التكنولوجية الأخرى. وتتضمن أبرز التوجهات في مجال الحد من أثر التغيرات المناخية تأسيس ما يدعى بأسواق الكربون، وتأسيس معايير الانبعاثات المقررة، والسياسات الرامية إلى استغلال الطاقة بكفاءة الطرق، فضلاً عن المبادرات الطوعية للمضي قدماً نحو اقتصاد منخفض الكربون. وعلى الرغم من أن بعض هذه التوجهات ما تزال نسبياً في مراحلها التطويرية الأولى، إلا أنه لا بد من وضع ضمانات كافية من حيث الحاكمة في مكانها وأن يتم ذلك منذ البداية للتأكد من تحقيق الأهداف على أكمل وجه.

#### (أ) إن وجود نظام قوي لقياس الانبعاثات، والإبلاغ عنها والتحقق منها يعد أمراً حاسماً بالنسبة للشفافية، وفي نهاية المطاف، لنجاح الإستراتيجيات الرامية إلى الحد من أثر التغيرات المناخية

يعد وجود نظام لقياس الانبعاثات والإبلاغ عنها والتحقق منها أمراً حاسماً، ليس فقط لتقليل انبعاثات غاز الدفيئات على الصعيد الوطني، إنما أيضاً لتمكين المستثمرين من اتخاذ القرارات المستنيرة حول استثمارية واستدامة قطاع الأعمال. وعلى الرغم من

أن العديد من الأساليب والمبادرات لقياس الانبعاثات، والإبلاغ عنها والتحقق منها هي فعلاً قائمة حالياً، إلا أن هناك حاجة لتوفير المزيد من الموارد والتدريب من أجل العمل على تحسين هذه المعلومات. وفي الدول النامية، فإن الافتقار إلى القدرات الفنية أو الموارد المالية يجعل من عملية جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالانبعاثات الغازية المستمرة أمراً صعباً، كما أن الافتقار إلى الخبراء ممن يقومون بعملية المراجعة قد تعني أن عملية الإبلاغ الرسمية بشأن الانبعاثات على الصعيد الوطني إنما هي غير خاضعة لنظام قوي وفعال من التحقق.

ومن دون وجود متطلبات صارمة لنظام مراقبة الانبعاثات، والإبلاغ عنها والتحقق منها في كل من الدول النامية والمتطورة على حد سواء، فإن المخاطر ستتضمن حوافز بالنسبة للصناعات للمبالغة في البيانات الأساسية حول الانبعاثات وذلك لجعل "التخفيضات" تبدو أسهل في وقت لاحق. ولعل اللجوء إلى استخدام بيانات غير صادقة حول الانبعاثات في أسواق الكربون قد تفضي إلى الإفراط في تخصيص اعتمادات الكربون، مما يجعل الجهود الرامية إلى تقليل الانبعاثات أقل طموحاً مما ينبغي أن تكون عليه. والنتيجة هي استراتيجيات الحد من الأثر والتي لا تعمل على التقليل من الانبعاثات وتشكيل دعم للسوق على الأمد القصير فحسب من خلال الأرباح المفاجئة المحتملة لبعض الملوثات الرئيسية، أما تعرض المناخ لضرر كبير.

إن الحاجة إلى القياس، والإبلاغ والتحقق تتجاوز قضية الانبعاثات، إذ أنه لا بد للصناعة برمتها، والناشئة حول الاقتصاد الأخضر، من التأسيس لشرعيتها المتعلقة بالتوصيات حول عدم وجود الكربون أو وجوده بنسبة منخفضة. وفي حين أن محاولات الحكومة لدعم التكنولوجيا الخضراء تستحق الثناء، إلا أنه لا بد للرقابة التنظيمية من مواكبة التوسع في النشاط الاقتصادي، إذ أن الحوافز المالية قد أدت فعلاً إلى قيام بعض الجهات العاملة على تطوير المشاريع إلى اللجوء إلى الكذب من حيث الادعاء بانتهاء مشروعاتهم من أجل جني الأرباح المترابطة.

**(ب) كآلية حاسمة للحد من أثر التغيرات المناخية، فعلى أسواق الكربون إيجاد ضمانات للحد من خطر الفساد، ولضمان استدامتها وقدرتها على خفض انبعاث غاز الدفيئات**

لقد تم اعتماد أسواق الكربون في عدد من المناطق والبلدان كوسيلة للحد من انبعاث غاز الدفيئات، وقد وصلت قيمة أبرز أسواق الكربون حتى الآن إلى نحو 144 بليون دولار أمريكي. وتمتاز مثل هذه المبادرات بإمكانيتها خفض الانبعاثات، إلا أنه أيضاً قد تم إنشاؤها على خلفية سياسية كما تم تمويلها من قبل القطاع العام بصفتها أسواقاً تعمل في تجارة السلع غير الملموسة.

وقد أظهرت الخطة التجارية لانبعاثات الاتحاد الأوروبي أن أسواق الكربون هي عرضة لتأثيرات لا داعي لها من المصالح الخاصة، والتي، كما هو الحال في الخطة التجارية لانبعاثات الاتحاد الأوروبي، قد أسهمت بالإفراط في تخصيص ما هو مصرح به من الكربون. وقد كانت النتيجة أرباحاً غير متوقعة بقيمة 6-8 بليون يورو بالنسبة لرابع أكبر الجهات المنتجة للطاقة في أوروبا.<sup>1</sup> من شأن ضعف الحاكمية التي يتم ممارستها على تلك الأسواق الهامة خلق سيناريو الخسارة- ثم الخسارة، والتي يعمل فيها الإفراط في تخصيص المعدلات المصرح بها من الكربون وما ينجم عن ذلك من انخفاض أسعار الكربون على تثبيط الأعمال وتثنيها عن البحث عن وسائل إنتاجية جديدة بمعدلات كربون منخفضة، أو ربما يسفر ذلك عن انهيار السوق.

**(ب) لا بد من أن يعمل سلوك الطريق نحو اقتصاد أخضر على خلق فرصة للدول النامية، من خلال معالجة الشواغل المتعلقة بالحاكمية مباشرة؛ أما المخاطرة في حال عدم القيام بذلك فتكمن في الإبقاء على التفاوتات العالمية والإسهام في تعميقها**  
يعد استخدام مصادر الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، أمراً حاسماً في الحد من أثر التغيرات المناخية، كما أنه يقتضي قيام القطاع الخاص باستثمارات كبيرة. ووفقاً لدراسة تم إجراؤها مؤخراً في منطقة شمال أفريقيا، فإن نحو 70% من المستثمرين المحتملين والذين تم إجراء المقابلات معهم قد أخذوا باعتبارهم موضوع المخاطرة التنظيمية، بما يتضمن الفساد، على الأرجح- وما يشكله من عائق خطير أمام الاستثمار.

ولا بد هنا من اللجوء إلى إدخال تغييرات ملحوظة من أجل العمل على خلق بنية تحتية منخفضة الكربون وقابلة للحياة. وسيكون لدى العديد من الدول التي يعتقد بأنها اتسمت بضعف الحاكمية لديها أو انتشار الفساد فيها دوراً مركزياً لتلعبه خلال هذه المرحلة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، يجري البحث عن بعض الأراضي الجديدة اللازمة لتنفيذ مشاريع إنتاج الوقود الحيوي، والذي من المقرر أن يشكل 10% من وقود النقل العالمي بحلول العام 2030، في بلدان تم تصنيفها دون المعدلات العالمية من حيث السيطرة على الفساد، وسيادة القانون ومؤشرات الاستقرار السياسي.

ولا يتم إيجاد الأراضي فحسب في البلدان التي تفتقر إلى وجود الحاكمية القوية وأنظمة النزاهة، إنما أيضاً يتم إيجاد المعادن، مثل الليثيوم (والذي من المتوقع أن يتزايد الطلب عليه بشكل كبير مع قدوم السيارات الكهربائية، على سبيل المثال). وبما أن مثل هذه الموارد الطبيعية تعد حاسمة في الاقتصاد منخفض الكربون، إلا أنه لا بد من اتخاذ الخطوات لضمان الشفافية في تدفق الأموال التي تتلقاها الحكومات للوصول إلى تلك المصادر. ولا يجب أن يفرض الدافع للحيلولة دون حدوث التغيرات المناخية إلى خلق لعنة موارد جديدة، لعنة الموارد الخضراء، مما يشكل فرصة لإدانة أفقر البلدان بتقويت فرصة تنمية الاقتصاد وتطويره، في حين تستفيد بلدان أخرى من ثرواتها إذ تتمثل استفادتها تلك في نمو الاقتصاد الأخضر. ويمكن للمعايير القائمة، مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أن تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد.<sup>2</sup>

#### (أ) التأسيس لتكيف فعال مع التغيرات المناخية

(ب) إن تعزيز مشاركة المواطنين هامة وضرورية لحاكمية التكيف مع التغيرات المناخية، إذ أن التكيف سيتم في البلدان التي تكون مخاطر وجود الفساد فيها عالية

لا بد من وضع الأنظمة في مكانها للتأكد من أن عمليات التخطيط للمشاريع وتصنيفها حسب الأولوية قد تمت بشكل شفاف وبما يشجع الملكية المحلية والاستدامة طويلة الأمد وذلك من خلال ضمان مشاركة أولئك المتأثرون بالتغيرات المناخية بشكل مباشر. إن تقديم "الوصول المباشر" للتمويل من خلال صندوق التكيف مع التغيرات المناخية لبروتوكول كيوتو، والذي يشترط وجود المؤسسات الوطنية القائمة من أجل العمل على إدارة صندوق التكيف، وكون تلك المؤسسات مجهزة بجميع الموارد والقدرات اللازمة للوفاء بمخصصات الصندوق والقيام بدور الرقابة والرصد. وحتى اليوم، فقد تم رصد مبلغ 200,000 دولار أمريكي فقط لكل دولة من أجل العمل على تطوير برامج عملها المتعلقة بالتكيف مع التغيرات المناخية على الصعيد الوطني في أقل الدول تطوراً، بيد أن المبلغ الذي سيتم تخصيصه لبناء القدرات ما يزال غير واضح.

علاوة على ذلك، فإن حاكمية التكيف الفعالة ستعتمد في نهاية المطاف على وظائف ما إلى ذلك من الضوابط والتوازنات، بما يشمل المحاكم، وإنفاذ القانون ووجود إعلام ومجتمع مدني قويين. ولا بد من العمل على تعزيز أنظمة الحاكمية الأوسع نطاقاً في عدد من البلدان والتي تكون الحاجة فيها إلى التكيف مع التغيرات المناخية أكبر. ولم تحرز أيًا من الدول العشرين التي تعتبر الأكثر تضرراً بالتغيرات المناخية مجموع نقاط أعلى من 3.6 على مؤشر مدركات الفساد، والذي بموجبه تكون الدول التي حققت مجموعاً من النقاط يعادل صفراً هي الأكثر فساداً، في حين تكون تلك الحائزة على 10 نقاط الأنظف من حيث خلوها من الفساد. ولعل تعزيز عمليات التكيف مع التغيرات المناخية يعتبر أمراً أساسياً، ومع ذلك فلا بد له أن يكون جزءاً من عمليات إصلاح الحاكمية والتي تتم على نطاق أوسع.

#### (ب) الرقابة والإشراف في مرحلة التنفيذ أمر بالغ الأهمية لنجاح برامج التكيف مع التغيرات المناخية

إن التكيف مع التغيرات المناخية سيشمل عمليات تطوير البنى التحتية لتشمل نطاقات أوسع، كتعزيز أنظمة السيطرة على الفيضانات، أو حماية مياه الشرب من تسرب المياه المالحة إليها. ويتم حالياً تقدير الفساد في كلفة الأعمال الإنشائية وحدها، على أنه سيكلف دول العالم النامية نحو 18 بليون دولار أمريكي سنوياً. ولعل التكيف مع التغيرات المناخية من دون وجود الإشراف عليه إنما يشكل مخاطرة مزدوجة من الأموال المحولة والعمل الذي سيكون دون المعايير، الأمر الذي يضع السكان في خطر أكبر إثر تعرضهم للظواهر المناخية المتطرفة. ففي تركيا، حيث تسبب الزلزال الذي ضرب الأراضي التركية في العام 1999 في إزهاق ارواح 11,000 شخص، فإن نصف الهياكل المعمارية لم تنتج في الامتثال مع أنظمة البناء. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن استقاء العبر الهامة والدروس المتعلمة من القطاعين الإنشائي والتنموي من أجل العمل على تعزيز فهما لكيفية تجنب الفساد الذي يعمل على تقويض الجهود الرامية إلى التكيف مع التغيرات المناخية، فضلاً عن وجود المبادرات لأصحاب المصلحة المتعددين مثل مبادرة الشفافية في قطاع الإنشاءات.<sup>3</sup>

(ب) تعزيز التنسيق، والمساءلة المتبادلة والشفافية على صعيد الإجراءات في الحاكمية المتعلقة بالتمويل الخاص بالتكيف مع التغيرات المناخية، الأمر الذي يعتبر ضرورياً لبناء الثقة اللازمة لصنع السياسات المستدامة حول التغيرات المناخية

على الرغم من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كانون في تشرين ثاني/نوفمبر 2010 من أجل العمل على تأسيس صندوق المناخ الأخضر ولجنة التكيف مع التغيرات المناخية، إلا أن عملية صرف التمويل المتعلق بالتكيف لا تزال تمتد عبر مختلف

التيارات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما يشمل ستة صناديق ثنائية محددة للمناخ، وصندوقين استثماريين للمناخ تابعين للبنك الدولي، واتفاقية إطار عمل الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية وصندوق بروتوكول كيوتو. ولعل جميع هذه الصناديق التمويلية تمتاز بتنوع أنظمة الحاكمية واختلاف قواعد المشاركة، مما يجعل موضوع المساءلة من قبل أولئك المتأثرون بالتغيرات المناخية أكثر تعقيداً. إن ما يقارب نصف تعهدات الولايات المتحدة للحصول على تمويل عاجل والتي تم الالتزام بها في كل من كوبنهاغن و كانكون سيتم تحويلها من خلال البنك الدولي خلال العام 2011، وبالتالي، فهي خاضعة لأطر الحاكمية الخاصة به.

ولعل من الضروري وجود إطار فعال ومشارك للإبلاغ عن التمويل المخصص للتكيف مع التغيرات المناخية وذلك من أجل وضع العلامات وتتبع التمويل الذي يأتي من خلال هذا النظام. وفي الوقت الراهن، يبقى من الصعوبة بمكان التمييز بين المساعدات التنموية الخارجية والتمويل المتعلق بالتكيف مع التغيرات المناخية الذي يعد "جديداً وإضافياً". إن وجود معايير ثابتة للتمويل "الجديد والإضافي" سيسهم في تسهيل عملية القياس والحد من مخاطر التلاعب. كما أن وجود مثل هذه المعايير سيسمح بوجود رؤية أوضح، والتي يعتبر وجودها أيضاً لازماً لصناديق التمويل المخصصة للتنمية والتكيف مع التغيرات المناخية، الأمر الذي سيترك أثراً منسفاً وذو فوائد جمة لأولئك الأكثر تضرراً بتغير مناخ الأرض.

### (أ) التركيز على الغابات

(ب) تلعب الغابات دوراً محورياً في السياسات المناخية، إلا أن وجود سجل لتتبع ورصد الفساد المستشري في هذا القطاع يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية واستباقية

يحظى موضوع تعزيز الحاكمية فيما يخص الغابات بالأولوية العليا نظراً للدور الذي تلعبه الغابات في الحد من أثر التغيرات المناخية. ولا شك أن ارتفاع الطلب على الأخشاب على الصعيد العالمي، وضعف حقوق ملكية الأراضي ووجود مجتمعات السكان الأصليين المهمشين تشكل تحديات فردية فيما يخص استدامة الغابات والمساءلة بهذا الشأن. ففي كل عام، يتم قطع ما قيمته 13-23 بليون دولار أمريكي من الأخشاب بشكل غير قانوني أو يتم إنتاجها من أصول مشبوهة. ومما ساعد على ظهور مثل هذه الممارسات وجود الثغرات القانونية وخطط الفساد المرسخة بشكل عميق، حيث يقوم سمسرة الطاقة المحلية باستخدام أصول الغابات ليس فقط لتحقيق الثراء على الصعيد الشخصي، إنما أيضاً لشراء الدعم أو النفوذ السياسي أيضاً.

ولا بد من العمل على معالجة هذه العوامل في مرحلة مبكرة من REDD (مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها)، باعتبارها المبادرة الدولية الرئيسية لإنفاذ سياسات التغيرات المناخية المتعلقة بالغابات. وبإمكان جاهزية برامج مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (إذ تصل قيمة التعهدات الحالية نحو 3.5 بليون دولار أمريكي) معالجة بعض الثغرات المتعلقة بالقدرات على الصعيد الوطني، إلا أنها لا تشكل حلاً سحرياً لمعالجة قضية الفساد المستشرية في هذا القطاع.

### (ب) نظم قوية للرصد والإبلاغ تعتبر هامة للحد من مخاطر الفساد ولضمان استدامة المشاريع المتعلقة بالغابات

من المتوقع توفر مبالغ تمويلية تصل قيمتها إلى 28 بليون دولار أمريكي سنوياً لتتدفق لمرة واحدة فور كون برامج مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها قد أصبحت قيد التشغيل الكامل. وكما سبق ولوحظ في مبادرات الحد من أثر التغيرات المناخية، مثل آلية الأمم المتحدة حول التنمية النظيفة، فلا بد من وضع آليات الرصد القوية في مكانها من أجل تجنب المصادقة غير الملائمة على المشاريع، والتحقق من المشاريع الوهمية والمبالغة، والعد المزدوج أو التجارة المزورة في أرصدة الكربون. وتعد هذه المخاطر الأبرز والأكثر أهمية ولا سيما بالنسبة للغابات. ولعل الإشراف على قطاع الغابات يعد من الأمور الصعبة، إذ أنه يتم تنفيذ العديد من النشاطات في المناطق النائية. إن ضمان استدامة الغابات وأمن أرصدة الكربون يعني وجوب وضع الإجراءات في مكانها للتأكد من أن عملية إزالة الغابات لا تبدأ فور تحقيق المنافع المادية لبرامج مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (على الدوام)، أو الانتقال إلى مناطق أخرى حيث لا تكون برامج مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في مكانها (التسريب).

### (ب) المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ضرورة لنجاح الحاكمية المتعلقة بالغابات

تعتبر المشاركة الكاملة للمجتمعات الموجودة في الغابات في عمليات مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها أمراً حاسماً وضرورياً للتأكد من أن تلك المجتمعات تجني جميع الفوائد لبرامج مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وكذلك من أجل ضمان عدم تحويل التمويل الرامي إلى الحد من إزالة الغابات. إن وضع المجتمعات المحلية موضع المسؤولية عن إدارة غاباتهم، أو على الأقل منحهم دوراً كبيراً في هذه العملية، قد يفضي إلى تحسين الظروف في الغابات فضلاً عن تحسين سبل حياة المحليين هناك. وقد أصبحت التجمعات السكانية التي تقطن الغابات ضحايا الاحتياط، إذ أن سماسة الكربون ومطوري المشاريع قد تحركوا بشكل قوي لتأمين حقوق الكربون من خلال عملية مفاوضات مع المسؤولين الحكوميين تفتقر للشفافية. ولا بد للتمويل المتزايد للغابات أن يتناسق مع عمليات التنسيق والإشراف القوية من أجل التأكد من أن الأموال تصل إلى تلك المجتمعات التي هي فعلاً بحاجة إليها من دون تشكيل حوافز إضافية لظهور الفساد.

#### (أ) إجراءات للوصول إلى حاكمية مستدامة فيما يخص المناخ

يظهر تقرير الفساد العالمي للعام 2010، وبشكل واضح، أن وجود حاكمية مناخية أفضل ستتطلب في نهاية المطاف وجود التزام وتعاون أصيلين لجميع الأطراف الشريكة، بدءاً من الحكومات والشركات، ووصولاً إلى المؤسسات الأهلية غير الحكومية، والعلماء، والمجتمع ككل. علاوة على ذلك، فإن النزاهة فيما يخص المناخ تتطلب وجود نظام كامل من الضوابط والتوازنات المتشابكة. أما المكونات الأساسية ومجالات العمل، فتشمل ما يلي.

#### (ب) توليد المعلومات الدقيقة وجعلها متاحة للجمهور

هذا من حيث الجهة المسؤولة عن الانبعاثات وما هية تلك الانبعاثات، وكذلك الجهة التي تدافع عن السياسات وما هية تلك السياسات، وأي المبالغ المالية تذهب لصالح ماذا، وما حجم انبعاثات الكربون التي يجب أن تصاحب الخيارات الاستهلاكية أو الاستثمارية، وما إلى ذلك. إن مثل هذا النوع من الإفصاح يعد ضرورياً من أجل تحديد المسؤوليات بشكل أكثر وضوحاً وتحسين المساءلة ما بين الأطراف المعنية.

#### (ب) تعقب، وقياس ومقارنة قدرات وأداء الباعثين، والمنظمين، والممولين والحكومات

إن تشخيص القياس يولد ضغطاً لا يقدر بثمن للمساءلة، كما يساعد على الكشف عن الريات الحمراء التي تدل على وجود الفساد فضلاً عن تحديد الأولويات بالنسبة لعمليات الإصلاح في مجال الحاكمية. وتظهر بعض الأمثلة الواردة سابقاً في هذا التقرير أهمية تلك الآليات، مظهرة، على سبيل المثال، ضعف الأداء من جانب مقدمي التحقق الرئيسيين في أسواق الكربون والافتقار لوجود مقدررة على رصد وتعقب قضايا الكربون بالنسبة للغابات.

#### (ب) مطابقة القدرات على جميع المستويات مع حجم التحديات

إن عدم التطابق في إنفاذ القدرات أو رصدها يعني ندرة القيام بالعمليات التفتيشية على المواقع – أو غيابها بشكل كامل – ليشكل بذلك رادعاً، وعقوبات فعالة على الممارسات الفاسدة. وكذلك فإن عدم التوافق بين العرض والطلب على المهارات المتخصصة يعني، في نهاية المطاف، عدم توافق أبرز الخبراء على رأي واحد مشترك إلى جانب نمو احتمالية ظهور تضارب المصالح. كما أن عدم التوافق بين التدفقات المالية والقدرات اللازمة للإدارة المالية سيفسح المجال أمام ظهور الفساد.

#### (ب) إرساء الحاكمية المناخية بشكل قوي ضمن النزاهة والمساءلة القائمة

لا بد للحاكمية المناخية أن تستفيد من الطائفة الواسعة من آليات المساءلة القائمة. كما يمكن لها أن تستدعي وتدعم اتفاقية إطار عمل الأمم المتحدة لمناهضة الفساد؛ كما يمكنها أن تستخدم، وتساعد على تطوير آليات مناهضة للفساد، والتي تتراوح ما بين آليات المظالم إلى آليات الإبلاغ عن المخالفات؛ وكذلك الانخراط مع، وتعزيز ودعم المجموعة المتنامية من مبادرات المساءلة الاجتماعية، بدءاً من عمليات تدقيق ومراجعة الحسابات الاجتماعية، وصولاً إلى عمليات الرصد والمراقبة التي تتم بشكل تعاوني ومشارك، والتي هي آخذة في الظهور على صعيد المجتمع المحلي.

وبانتظارنا، كنتيجة للتغيرات المناخية، القيام بزيادة الاستثمار بشكل كبير وتغيير الاقتصاد بشكل ملحوظ. كما يجب أن نتأكد من كون هذه العملية مصحوبة بأفضل حاكمية ممكنة، لضمان تحقيق النتائج العادلة التي نحتاجها لصالح هذا الكوكب وكذلك للأجيال المستقبلية. واستناداً إلى النتائج التي خلص إليها تقرير الفساد العالمي، فإن منظمة الشفافية الدولية تقوم بتقديم المقترحات الرئيسية التالية لأصحاب المصلحة في قضية التغيرات المناخية.

#### (ب) الإجراءات الموصى باتخاذها من جانب الحكومات

### (ج) 1 تحفيز وتصميم أدوات رئيسية فيما يخص السياسات المناخية من أجل تشجيع الاستقلالية والحد من ظهور تضارب المصالح

على الحكومات التأكد من رفد جميع الهيئات الرقابية ذات الصلة بالطواقم اللازمة من المهنيين الذين يتقاضون رواتب شهرية، إلى جانب التأكد من وجود الخبراء الفنيين، ممن أثبتوا تحررهم من تضارب المصالح والتي تتبع من وجود الحصص والمصالح الشخصية في أسواق الكربون، أو التعويض أو تبني المشاريع أو الأدوار التمثيلية الإضافية في عملية المفاوضات بشأن المناخ. كما ينبغي على الحكومات أيضاً الدفع قدماً باتجاه توظيف مدقي المشاريع وتقديم الدفعات المالية إليهم مقابل خدماتهم وذلك من خلال صندوق مركزي عوضاً عن تقديم تلك الدفعات من قبل الجهات التي تعمل على تطوير المشروع. ولا يمكن للوكالات البيئية وأجهزة الرقابة الحكومية أن تعمل بشكل فعال في حال كانت تلك الجهات تعرض خدماتها، أو تمتلك حصصاً في نفس الأجهزة والهيئات التي تهدف إلى تنظيمها. وقد أظهرت الأزمة المالية لنا أن ظهور الحوافز المنحرفة عن مسارها وتضارب المصالح في الوكالات التصنيفية، على سبيل المثال، قد تقود الأسواق إلى حافة الانهيار. إن من شأن تكرار هذه الكارثة في أسواق الكربون التسبب في جلب موجة من الكوارث المالية والمناخية على حد سواء.

### (ج) 2 ضمان الشفافية في تدفقات التمويل المخصص للحد من أثر التغيرات المناخية والتكيف بها

يتحتم على الدول الأطراف في اتفاقية إطار عمل الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية تطوير معايير قياسية للإبلاغ عن العمليات التمويلية للمشاريع. ولا بد لآليات الرصد والمتابعة، وأنظمة التقرير والتقييم أن تكون مصممة بشكل يمكنها من التكيف والتلاؤم مع مختلف السياقات، وفي نفس الوقت تتمكن من تقديم التقارير المنتظمة.

وينبغي أن توفر آليات التمويل الدولية إرشادات واضحة ومتسقة مع وكالات التنفيذ الوطنية حول المعايير اللازمة لإدارة عملية التكيف مع التغيرات المناخية كل حسب بلده، بدءاً من عمليات التخطيط، ووصولاً إلى إدارة التمويل، وتنفيذ المشاريع والتقييم النهائي. ولا بد للدول أن تتأكد من أن التمويل المخصص للحد من أثر التغيرات المناخية والتكيف معها إنما يزيد أيضاً من قدرات تلك الدول في مجال الرصد والمراقبة والتقرير على الصعيد الوطني. وفي سياق التكيف مع التغيرات المناخية، فلا بد أن يتم وضع الدول التي تمتلك أنظمة وطنية متينة في موقع يمكنها من الوصول، مباشرة، إلى التمويل الذي توفره آليات التمويل الدولية وذلك من أجل تحقيق نشاطاتها المتعلقة بالتكيف مع التغيرات المناخية، مع التأكيد على موضوع المساءلة الداخلية – من الحكومات إلى الأشخاص – في تحديد أولويات التمويل بالنسبة إليها.

### (ج) 3 رصد ومراقبة السياسات والمشاريع المناخية الوطنية والإشراف عليها بشكل فعال

ينبغي أن يتوافق الدعم الحكومي لإنشاء بنى تحتية منخفضة الكربون مع المؤسسات الرقابية والتنظيمية القوية من أجل حماية الأموال العامة من التعرض لعمليات الغش والاحتيال، ولا سيما حين تكون عملية توفير البنى التحتية معقدة من الناحية الفنية وتتطلب قدراً معيناً من الدراية والمعرفة المتخصصة. ولا بد أن تكون الكيانات الوطنية قائمة مع التمتع بالمقدرة اللازمة للقيام بعمليات مراقبة ورصد الصرف المخصص للتمويل وعمليات التنفيذ، كما عليها أن تستخدم الأدوات اللازمة من أجل تحديد ظهور الفساد في خضم عملية تنفيذ المشاريع. كما عليها أيضاً أن تعمل على خلق مساحة لتلقي مداخلات وملاحظات المجتمع المدني المستقل حول جهود المراقبة والرصد.

### (ج) 4 التعاطي مع ضمانات مكافحة الفساد كعناصر مكملة في عملية تصميم الإجراءات المتعلقة بالتكيف مع التغيرات المناخية والحد من أثرها

من الضروري التأسيس للضوابط والتوازنات في الهيكليات الأساسية المتعلقة بالسياسات المناخية فور تأسيسها وأثناء ذلك أيضاً. وإن كانت الأزمة المالية التي طرأت خلال السنوات الأخيرة تقدم إلينا درساً محورياً لتعلمه، فإن هذا الدرس سيتمثل في أنه من الصعب على عمليتي الرقابة والتنظيم للحاق بالركب واستعادة النظام بعد أن انهارت الأسواق وتبخرت الثقة وسط فقاعات الأصول التي تضخمت من جراء عمليات الاحتيال. ولعل وضع عمليتي مراقبة وتنظيم أسواق الكربون على المسار الصحيح منذ البداية يعد أمراً ضرورياً من أجل تفادي الوقوع في مصير مماثل. وبالمثل، فإن الاقتصاد الأخضر يوفر نعمة لبعض السلع، بدءاً من الليثيوم في بوليفيا ووصولاً إلى الوقود الحيوي في إندونيسيا، والأراضي اللازمة لتنفيذ المشروعات المتعلقة بالطاقة الشمسية في شمال إفريقيا. إن وضع عملية إدارة الأموال العامة وآليات المراقبة السليمة في مكانها منذ البداية، وقبل أن تبدأ عملية تدفق العائدات، يعد أمراً ضرورياً للغاية خصوصاً بالنسبة لتلك الدول التي تقف موقف المستعد لتلقي الريح. ولا يجب أن يتم تحويل الفرصة التي يوفرها الاقتصاد الأخضر إلى مسار للموارد الخضراء، كمثل التأثير الضار الذي تلقته أنظمة الحاكمة الفاشلة في الدول الغنية بالنفط.

### (ج) 5 تقديم تنسيق السياسات وجعل الدوائر الرئيسية متلائمة مع قضايا التغيرات المناخية

إن وجود التناقضات، وأوجه الغموض والثغرات تزامناً مع ضعف عملية التنسيق ما بين السياسات في مختلف الدوائر تشكل فرصاً محتملة لظهور الفساد من حيث التحكيم والفساد. وتعتبر قضية التغيرات المناخية القضية التقليدية التي تمتد لتشمل جميع المجالات والجهات، كما أنها القضية التي، وبشكل طبيعي، نهم عدداً من الأطراف في النزاع التنفيذي للحكومة؛ ومع هذا، فلا يسير الجميع في نفس الاتجاه. إن السياسات المناخية والحاكمية المتعلقة بالمناخ لا تكونان في غالب الأحيان متناسقين كما تعانيان من سوء التنسيق في أفضل الأحوال، وتخضعان لصراعات القوى التي تبدو واضحة ما بين الدوائر في أسوأ الأحوال. إن توفر القيادة القوية، وتحديد المسؤوليات بشكل واضح ووجود التنسيق ما بين مختلف الوكالات القوية تعتبر أموراً أساسية، وكذلك لا بد من تعزيزها في كل مكان لتكون الحاكمة المتعلقة بالمناخ محصنة ضد الفساد.

### (ج) 6 بناء آليات متينة للتمثيل والمشاركة العامة بحيث يمكنها التعامل مع الطلب المتزايد للجمهور

لقد دخلت قضية التغيرات المناخية إلى الوعي العام من أجل البقاء. ولعل ما نتج عن هذه القضية من تنامي الاهتمام والمشاركة يعيدان أمران مفهومين، لأن كلا منا يعتبر صاحب مصلحة – وحارساً للأجيال المستقبلية ولكوكبنا المشترك. ولقد كان من شأن التعليقات التي تم تلقيها حول تقرير اتفاقية إطار عمل الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والبالغ عددها 90,000 تعليق وأعداد الوثائق المتعلقة بالمؤتمرات المنعقدة حول التغيرات المناخية في العالم أن عملت على تقييد الآليات القائمة للتشاور والمشاركة إلى أقصى حدودها. ولا بد هنا من وجود برامج توعوية ترويجية وبرامج بناء قدرات في حال قرر الناس أن تكون مساهمتهم مجدية، وفي حال قررت الحكومات أيضاً أن تعمل على النظر في كل هذا الاهتمام، وتوجيهه وتجميعه.

### (ب) الإجراءات الموصى باتخاذها من قبل قطاع الأعمال والشركات التجارية

### (ج) 7 كن صوتاً قوياً فيما يخص السياسات المناخية من خلال المشاركة المفتوحة والإفصاح؛ إن ذلك يشكل بنداً أساسياً

#### للمواطنة المجتمعية وعلامة على الالتزام نحو التغيرات المناخية

إن الإبلاغ عن آثار الكربون والسياسات المتعلقة به لا يعد كافياً. ولعل دور قطاع الأعمال التجارية في تشكيل الاستجابة للتغيرات المناخية تتجاوز كمية الانبعاثات التي يسهم بها هذا القطاع. فعالم الأعمال التجارية يقاتل من أجل مصالحه ناهيك عن قيامه بحشد النفوذ والسلطة بحيث لا تتمكن أي مجموعة أخرى ذي صلة من تشكيل مثيل من حيث الحجم أو درجة التعقيد، ويقوم قطاع الأعمال بذلك بشكل متزايد ومستمر، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالقضايا المرتبطة بالتغيرات المناخية. ولا بد للشركات أن تفصح عن مدى مشاركتها في السياسات المتعلقة بالمناخ. وكجهات مهمة في تشكيل وبلورة نتائج السياسات، فإن تلك الشركات تتحمل مسؤولية المحاسبة عن مواقفها، وعن الائتلافات التي تشارك فيها وأيضاً عن القضايا والجماعات التي تدعمها. وعلى الصعيد الدولي، يمكن لقطاع الأعمال والشركات التجارية لعب دور مهم في المطالبة بإيجاد أطر العمل المتعلقة بالسياسات والتي يتم وفقاً إليها وضع معالم وحدود طموحة، وعادلة ومستدامة، وعليها أن تقوم بذلك بشكل علني وبالتعاون مع غيرها من الجهات المعنية الأخرى.

وفور إدراك الشركات لما هو متوقع منها، تكون حينها في موقع يحتم عليها استثمار المزيد من الطاقة الإنتاجية في كيفية الوصول إلى الهدف وتحقيقه، بما يشمل الإفصاح عن الجهود التي تبذلها.

### (ج) 8 بينما نتجه إلى اللون الأخضر، علينا أن نلتزم بمعايير الامتثال القوية، ونظام مكافحة الفساد وأفضل ممارسات

#### الحاكمة التشاركية

إن الفرص التجارية في أنشطة التكيف مع التغيرات المناخية والحد من أثرها، كمشاريع إنشاء البنية التحتية التي تتم على شكل واسع النطاق، أو المناقصات العامة في مجالات أخرى، تشكل عدداً من تحديات الفساد المعروفة بالنسبة للقطاع الخاص. وتعد الأدوات ونماذج الإجراءات المتنوعة التي يتم اتخاذها للتصدي لهذه المخاطر بشكل فعال متاحة، بدءاً من التدريب الداخلي وأنظمة امتثال الشفافية مع المبادرات التي تكون الإجراءات المتخذة من خلالها مشتركة، كمواثيق النزاهة، و EITI و CoST والتي تستخدم للقضاء على الفساد في حالات محددة حيث المخاطر عالية. ولا بد للشركات وقطاع الأعمال أن تعمل على تبني هذه الأدوات بشكل صارم ونقلها لأنشطتها ذات العلاقة بالتغيرات المناخية.

ولو أخذنا بالاعتبار النسبة العالية لكلفة الأنشطة المتعلقة بالحد من أثر التغيرات المناخية، والتي سيكون على الشركات المشاركة في الأسواق المالية تحملها، فسنجد أن الوقت قد حان لتضمين أعلى معايير الشفافية والمساءلة في تلك الآليات الناشئة للأسواق.

**(ج) 9 الإلتزام بعدد وفير من الموارد نحو الشفافية، والإفصاح عن انبعاثات الكربون وإجراءات المناخ الأخضر**  
لا بد أن تشمل آليات المراقبة الداخلية الجيدة وجود مبدأ الشفافية. تقوم الشركات الكبرى بالإبلاغ المنتظم عن الانبعاثات، إلا أن مثل هذا الإبلاغ لا بد أن يكون سهل التفسير من قبل الجماعات غير الخبيرة في هذا المجال كما لا بد من أن يتم إدماج تقارير الإبلاغ تلك ضمن الإبلاغ المستدام من أجل الوصول إلى أوسع مجموعة من أصحاب المصلحة.

كما أن الإبلاغ عن الإجراءات الخضراء قد يمتد أيضاً ليشمل مجالات أخرى من الحاكمة، كمدونات السلوك الداخلية. كما يجب أن يتضمن مثل هذا الإبلاغ إشراك مجالس الإدارة، وأن يتم وضع تقارير الإبلاغ تلك وفقاً للمعايير التي يتم بموجبها قياس مدى التقدم المحرز مع مرور الوقت، وأن تكون تلك التقارير متاحة لأصحاب المصلحة والقطاع الجماهيري الأوسع، عند الاقتضاء، وأن تشمل عمليات تحقق مستقلة.

ولا بد أن يصاحب دقة التقارير وإتاحتها العلنية التزاماً قوياً بعدم إساءة استخدام تقنيات تسويق منتجات "الغسيل الأخضر" في محاولة لجعلها أكثر قبولاً للعملاء ممن هم على علم ودراية بالتغيرات المناخية. وتعتبر التغيرات في نمط الحياة وخيارات المستهلكين المناسبة عاملين حاسمين لنفاذي الأزمة المناخية. إن الشركات التي تفشل في قول الحقيقة حول أثر منتجاتها على المناخ إنما تعمل، وبشكل قاتل، على تفويض تدفق المعلومات، وتماطل إحراز تقدم فيما يخص المضي قدماً نحو اقتصاد صديق للمناخ، وفي نهاية المطاف، تتسبب في تآكل ثقة المستهلك.

#### **(ب) الإجراءات الموصى باتخاذها من قبل المجتمع المدني**

**(ج) 10 القيام بعمليات مراقبة ورصد مستقلة من حيث أثر الحاكمة وخطر الفساد على قضايا التغيرات المناخية**  
يلعب المجتمع المدني، على نحو متزايد، دوراً حاسماً في قياس مدى التزام الدول بالحد من الانبعاثات، بما يشمل نوعية عمليات الرصد والإبلاغ، فضلاً عن صرف التمويل المتعلق بالمناخ وتنفيذ الأنشطة المرتبطة به. وقد يتم تعزيز تحقيق هذه النشاطات من خلال إدماج أدوات ومؤشرات مكافحة الفساد ضمن معايير التقييم القائمة، وتشجيع وجود "ميزانية مفتوحة" وغيرها من أدوات الشفافية المستخدمة لدى القطاع العام فيما يخص مجال التغيرات المناخية.

**(ج) 11 تشجيع المشاركة الجماهيرية في تطوير السياسات ومراقبتها على كل من الصعيد المحلي، والوطني والدولي**  
يتحتم على المجتمع المدني لعب دور الرابط، والتأكد من أن الجمهور على وعي ودراية بالسياسات المناخية على الصعيد الوطني، وعمليات صنع القرار فيما يخص المشاريع المحلية. كما يتوجب على المجتمع المدني تقديم يد العون للمجتمعات من أجل الانخراط والمشاركة في الخطط الدولية، وأيضاً، في حال مبادرة الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD)، التأكد من أن المجتمعات المحلية تعي وتدرك حقوق الكربون وتبقي على استخدام مواردها.

أما الحاكمة المناخية فتشمل المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في عملية تطوير السياسات على الصعيدين الوطني والدولي من أجل ضمان سماع أصوات الفئات الأكثر تهميشاً في تلك المجتمعات. ومع ذلك، يجب على المجتمع المدني أن يدعو إلى وجود التزام أكثر استدامة من قبل المؤسسات والشركات بحيث يتم ضمان المشاركة العامة في عمليات صنع القرار على المستويات المحلية، والوطنية والدولية، بما يشمل اتفاقية إطار عمل الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.

كما يتوجب على المجتمعات المدنية في الدول ذات العلاقة أيضاً البحث عن سبل إشراك الحكومات في عملية تطوير خطط العمل الوطنية من أجل التكيف مع التغيرات المناخية، وتطوير الإجراءات التي سيتم اتخاذها للحد من أثر التغيرات المناخية، وبرامج جاهزية مبادرة الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، من أجل التأكد من تضمين مبدئي الشفافية والمساءلة على النحو الواجب.

**(ج) 12 بناء تحالفات أوسع للنزاهة فيما يتعلق بالحاكمة المناخية وضمن تمثيل مصالح أصحاب المصلحة كافة والتأكد من أخذها بعين الاعتبار**

يمكن القول أن المجتمع المدني قد أضحى أفضل من حيث مدى تنسيقه ودرجة تعقيده فيما يخص مشاركته في القضايا المناخية أكثر من مشاركته في أي قضية عالمية أخرى تتعلق بالسياسات العامة. وسيكون المجتمع المدني أكثر فاعلية في مجال قضايا التغيرات المناخية، في حال عمل على توحيد مجالات خبراته المتنوعة، والتي تتراوح ما بين البيئية والتنمية، إلى المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان، وحركة مناهضة الفساد. ومع وجود المؤسسات الأهلية العاملة في مجال البيئة في الصدارة، فقد اتخذت ائتلافات المجتمع المدني خطوات كبيرة للسير قدماً نحو تقديم صوت موحد، إلا أن هناك المزيد مما يمكن عمله لزيادة وضوح الرؤية وخلق التوجهات المشتركة التي تتقاطع في عدد مختلف من قطاعات العمل الأهلي. وفي المقابل، فلا بد من القيام بالمزيد من أجل إدماج وتعميم توجهات مكافحة الفساد ضمن عمل المؤسسات المعنية بالتغيرات المناخية. ومن المؤمل أن يساهم تقرير الفساد العالمي في خلق تعاون أكبر ما بين المؤسسات الأهلية من أجل التطرق لهذه القضية الملحة والعمل على معالجتها.

#### Notes

1. Richard Baldwin, *Regulation Lite: The Rise of Emissions Trading*, Law, Society and Economy Working Paper no. 3/2008 (London: London School of Economics, 2008).
2. See <http://eiti.org/>.
3. See [www.constructiontransparency.org](http://www.constructiontransparency.org)